المقدمـة

أ- تمهيد

منذ أن وجد الإنسان على ظهر الأرض وإلى أن يرث الله الأرض ومن وما عليها، والمجتمعات الإنسانية دائمة ودائبة العمل على إعمار الأرض، من خلال معالجة المشكلة الإقتصادية، وذلك وفقاً لإطار إنتاجي تنفيذي نطلق عليه جوازاً واتفاقاً، مصطلح "النظام الإقتصادي" .

ويتكون النظام الإقتصادي من ثلاثة عناصر متميزة ومتساوية في الأهمية، ولا يتصور وجوده بدون أي منها، وهذه العناصر هي : أدوات الإنتاج؛ أي الإمكانات الإنتاجية للمجتمع وعلاقات الإنتاج، أي عملية استخدام هذه الإمكانات في الواقع وما يحكمها من قواعد وإجراءات وما يتولد عنها من مؤسسات وعلاقات وسلوكيات، والمذهب الفكري؛ وهو الأساس الفلسفي والنظري للنظام ويتمثل في المبادئ والقيم التي تفسر وجود النظام وتحكم عملية تسييره واستمراره خلال الزمن .

وتحدد درجة نجاح أو كفاءة النظام الإقتصادي في تنفيذ مهام : الإنتاج والفن الإنتاجي والتوزيع والكفاءة الاقتصادية والتشغيل الكامل والتنمية الاقتصادية، قدرته النسبية في تحقيق غايته، وعمّا إذا كان نظاماً "متخلفاً" أو "متقدماً" في نهاية الأمر . كما تحدد طبيعة وخصائص عناصر النظام، وفعاليته في إنجاز مهامه السمة المميزة له .

وعلى هذا الأساس عرف الجنس البشري، وضعياً، ووفقاً لتتابع زمني: النظام البدائي، ونظام الرق، والنظام الإقطاعي، والنظام المختلط ، والنظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي. كما عاش تجربة ثرية ومضيئة في تاريخه، تمثلت في : النظام الاقتصادي الإسلامي . وحيث أن هذا النظام صالح لكل زمان ومكان -بثوابته ومتغيراته- وحيث أن النظامين المعاصرين، وضعياً، هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، إذاً فالأنظمة المطروحة في ساحة التطبيق هي النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام الإسلامي .

ولقد حسمت أصلاً الدول "المتقدمة" مسألة اختيار النظام وبقي على مجموعة من "الدول النامية" ومنها الإسلامية الحسم النهائي لهذه القضية وبغير ذلك فسوف تظل هذه الدول تتخبط بين الأنظمة المطروحة وفلسفاتها الحاكمة مما ينعكس بشكل سلبي مباشر على حركة حياة هذه المجتمعات، وفاعليتها الإقتصادية والإجتماعية، ويعمق بالتالي مشكلاتها الهيكلية ويؤدي باستمرار للعديد من المشكلات الجديدة .

ب- خطة البحث :

مشكلة البحث :

سقط في مطلع التسعينات من القرن الماضي الاتحاد السوفيتي، الذي يُمثل توأم النظام الغربي الرأسمالي من ناحية اقتصادية، وظهرت عدة مشاكل تبعاً لذلك في النظام المصرفي، ونتج منها سيطرة النظام الاقتصادي الرأسمالي على اقتصاديات دول العالم الأكثر نمواً والدول المتوسطة النمو، وكذلك الدول النامية .

وظلت هذه الدول النامية تتردد في استخدام السياسات النقدية الرأسمالية– وكذلك تتبع الأساليب الربوية في تحديد معالم سياساتها، وظهرت بعض السياسات المالية والنقدية الإسلامية كمنافس لهذه السياسات الغربية، مما حدا بهذه الدول لاستخدام نظامين ماليين هما النظام الربوي غير الإسلامي (الوضعي) ونظام يقوم على الأساليب المالية والنقدية الإسلامية؛ الأمر الذي حمل إدارة رقابة السياسة النقدية والمالية بالعمل بالأسلوبين معاً في كثير من المعاملات التي تستخدمها بشكل يومي، مما حتم على هذه الأنظمة المالية الغربية والإسلامية أن تعمل على تقييم هذه السياسات المتبعة بصورة مستمرة .

بناءً على ذلك سعت الأنظمة المالية في العالم الإسلامي إلى تقييم هذه السياسات المتعارضة بشكل دوري والعمل على تقييمها حسب النواحي الإسلامية لمصلحة الفرد والجماعة، وقد خلق ذلك ضرورة البحث لتحديد سياسة نقدية مُثلى، ويمكن اتباعها بصورة مستمرة تتناسب وظروف السودان في مرحلة ما بعد السلام .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من استخدام وسائل وأدوات مالية ونقدية فعّالة تفيد الاقتصاد القومي السوداني في تخطي حاجز التشغيل الاقتصادي الكامل، ويستفاد منها في رفع مستويات الادخار المحلي، مما تعمل على خلق مشاريع استثمارية أكبر وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي في دولة السودان في ظل استخدام وسائل نقدية ومالية مفيدة في استجلاب حركة ورؤوس الأموال الأجنبية لإعادة استثمارها وتوظيفها في السودان في ظل ضوابط نقدية سليمة.

إستخدام السياسات النقدية في إدارة الاقتصاد السوداني بشكل يلائم ظروف البلاد الحالية في ظل سلام وتنمية شاملة ودائمة تتناسب مع احتياجات مرحلة ما بعد الحرب مع خلق تنسيق مستمر بين السياسة النقدية والمالية بشكل مُحكم وفعّال لتوجيه أدوات السياسة النقدية والاستثمارية بالسودان من أجل استمرار الاستقرار الاقتصادي .وتبرز الدراسة عدد من المقترحات الهامة التى يمكن أن تساعد فى خفض معدلات الفقر فى السودان من خلال التطرق للتجارب المماثلة.كما تساهم الدراسة فى توضيح الإجراءات العملية التى يمكن أن تقود لإنشاء تكتلات إقتصادية إقليمية خاصة بالدول الإسلامية.

يستفيد من هذه الدراسة اتحاد المصارف السودانية وذلك عبر تنسيقه مع الجهات المالية والنقدية التي تتحكم في إدارة السيولة النقدية والائتمانية في السودان بما في ذلك بنك السودان بصورة رئيسة .

كما يستفيد من هذه الدراسة وكلاء وزارة المالية في تنفيذ الميزانية العامة وخلق وسائل ادخارية واستثمارية جديدة، وتشمل الاستفادة من هذه الدراسة أيضاً مدراء وإدارات الاستثمار في البنوك التجارية السودانية لمعرفة أساليب تطوير وتحديد نوع السياسات المالية والنقدية المتبعة في السودان لمواكبة ظروف ما بعد السلام . هذا بالإضافة لاستفادة الباحثين في مجال السياسات النقدية في السودان .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نوع السياسة النقدية المُثلى التي تلائم ظروف السودان في ظل متطلبات الفترة الحالية بعد أن تمّ تجربة عدة سياسات نقدية منها ما هو ربوي كاملاً أو إسلامياً كاملاً أو مزدوجاً بين السياسات الإسلامية والربوية وتحديد فعالية هذه السياسة لظروف السودان المستقبلية من أجل الوصول لمرحلة النمو الاقتصادي المتوازن والمستمر .

أسئلة البحث :

يتكون هذا البحث من تساؤل عام وهو (ما مكونات السياسة النقدية في ظل نظام مصرفي مزدوج؟) وينبثق من هذا التساؤل العام الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما مقومات السياسة النقدية في ظل النظام الإسلامي والنظام الوضعي؟
2. هل توجد تجارب ونماذج لبعض الدول يستفاد منها ؟
3. ما هي أشكال السياسة النقدية في السودان ؟
4. إحصائياً ما مدى ارتباط مكونات السياسة النقدية والمالية في السودان مع بعضها البعض؟
5. هل يمكن استقراء الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية المثُلى في السودان ؟

فرضيات البحث :

1. توجد علاقة ارتباطية طردية بين السياسة النقدية الفاعلة والسياسة المالية.
2. التعامل بالربا (سعر الفائدة) يؤدى إلى أزمات نقدية ومالية.
3. النظام الربوي يؤدى إلى تراكم الديون الخارجية على الدول النامية والتي من بينها السودان، مما يؤثر سلباً على البنية الإقتصادية.

منهج البحث :

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، والمسحي التطبيقي بغرض جمع معلومات عن مكونات الدراسة من خلال عينة الدراسة المعنية بالبحث وتمت الإستفادة من هذا المنهج في تحليل المعلومات التي وردت من الموظفين عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة :

هم الموظفين الذين يعملون بإدارة الاستثمار والتمويل ببنك الخرطوم وبنك آيفورى ورؤساء أقسام الاستثمار والتمويل في إدارة هذين المصرفين ، ويبلغ العدد الكلي للموظفين عينة البحث (44) موظفاً.

حدود البحث:

1) البشرية :

وهم مجموعة الموظفين ببنك الخرطوم وبنك آيفورى الذين يعملون بإدارة الاستثمار والتمويل ورؤساء أقسام الاستثمار والتمويل بهاتين الإدارتين.

2) الزمانية :

تغطى الدراسة بصورة أساسية الفترة من 1970– 2008م.

3) المكانية :

إدارة الاستثمار والتمويل ببنك الخرطوم وبنك آيفورى.

أسلوب جمع البيانات :

أ/ مصادر أولية :

تم جمع المعلومات من مصادر أولية اشتملت على: تقارير،إحصائيات، بيانات تحصلت عليها الباحثة عن طريق الإستبانة، والمقابلات،والملاحظة.

ب/ مصادر ثانوية :

إشتملت على: كتب، رسائل ماجستير ودكتوراه، مجلات متخصصة، مجلات محكمة، دوريات، إنترنت.

ج/ صدق ثبات الاستبانة :

مرحلة أولى : تم فيها إعداد الاستبانة بمعرفة الباحثة، وتم تقديمها إلى المشرف والمشرف المعاون ومجموعة من المحكمين، لمناقشتها وإجراء التعديلات اللازمة.

مرحلة ثانية : بعد تجهيز الاستبانة تم توزيعها على عينة المبحوثين لمعرفة آرائهم وأنواع إجاباتهم حول موضوع الدراسة ، وتم استخدام الحاسب الآلي برنامج (SPSS الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية) لمعالجة البيانات الخاصة بالدراسة.

البيانات الإحصائية :

تم توزيع الاستبانات على العينة المعنية ميدانياً حيث تم تقديم إستبانة واحدة لكل موظف منهم وتم جمعها بعد ملئها بواسطة الموظف المعنى ومن ثم تم تحليل العينة الكلية إحصائياً حسب :

1. النسبة المئوية (%).
2. التكرارات.
3. معامل الارتباط.
4. الأعمدة البيانية المزدوجة.
5. الخط البيانى.
6. أي إضافات إحصائية تناسب البحث.

معاني المصطلحات :

نستعرض فيما يلى أهم المصطلحات المستعملة في البحث حسب تعريفها من الكتب والقاموس والتعريفات الإجرائية. [1]

– الدخل الكلى: المكاسب الكلية لمالكى الموارد المستخدمة فى النشاط الإنتاجى. وتساوى القيمة المضافة للإنتاج كما تقاس بالناتج القومى الإجمالى أو الدخل القومى.

– سوق رأس المال: سوق تمويلية فى الأسهم والسندات ذات فترة استحقاق تزيد عن سنة واحدة.

– سعر الخصم: أسعار الفائدة التى يفرضها البنك المركزى على قروضه لمؤسسات الإيداع.

– التضخم: ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود.

عرض النقود: الودائع تحت الطلب فى البنوك التجارية ناقصاً ودائع البنوك المحلية التجارية والبنوك الأجنبية والحكومة زائداً العملات الورقية والمعدنية خارج البنوك التجارية.

– سعر الفائدة الحقيقى: سعر الفائدة الذى يسود فى سوق السندات فى حالة غياب التوقعات التضخمية.

– الكساد التضخمى: حدوث التضخم والبطالة العالية غير العادية فى آن واحد.

– سرعة دوران النقود: متوسط عدد المرات التى تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد فرد لآخر فى شراء السلع والخدمات.

الدراسات السابقة :

---

[1] سيجل، بارى :النقود والبنوك والإقتصاد –وجهة نظر النقديين ، ترجمة منصور، طه عبد الله وعبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض1407هـ(1987م).ص ص725–776.

سبقت هذه الدراسة دراسات لم تكن فى ذات الموضوع ،ولكن لها علاقة بصورة أو بأخرى به يمكن أن نوضح بعضاً منها فيما يلى :

(1) دراسة : إبراهيم آدم حبيب. [2]

هدفت هذه الدراسة إلى:

1- تأطير مفهوم السياسة النقدية الإسلامية فى دراسة علمية منهجية يمكن البناء عليها لتطوير السياسة النقدية الإسلامية وأدواتها التنفيذية بما يؤدى إلى دفع مسيرة المصارف الإسلامية .

2- إثبات – من واقع تجربة السودان فى الصيرفة الإسلامية – أن الدول الإسلامية إذا ما طبقت الشريعة الإسلامية تطبيقاً شاملاً فى حياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فإن النظام المصرفى الإسلامى والسياسة النقدية الإسلامية يمكن أن يكونا البديل الأمثل للنظام المصرفى التقليدى والسياسة النقدية التقليدية.

3- إقتراح الوسائل العملية التى يمكن أن تتبناها المصارف المركزية لمعالجة المعوقات التى تواجهها من أجل تطوير الصيرفة الإسلامية .

إتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والمقابل لتسهيل عملية المقارنة بين السياسة النقدية الإسلامية والسياسة النقدية التقليدية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها فى الآتى:

- إن النظام المصرفي الإسلامي والسياسة النقدية الإسلامية إذا تم تطبيقهما فى إطار النظام الإسلامي الشامل يمكن أن يكونا البديل الأمثل للنظام المصرفي والسياسة النقدية التقليدية.
- يمكن للمصارف المركزية الإسلامية أن ترسم وتدير السياسات النقدية الإسلامية إذا تم ذلك فى إطار النظام الإقتصادي الإسلامي، وتؤثر بالتالى إيجاباً على متغيرات الإقتصاد الكلى.
- إن أدوات السياسة النقدية والمالية التى تتوافر للمصارف المركزية الإسلامية لها نفس فاعلية ومرونة أدوات السياسة النقدية التقليدية، وأن غياب بعض أدوات السياسة النقدية التقليدية كسعر الفائدة وسعر الخصم لا يشكل أى عقبة أمام المصارف المركزية الإسلامية فى إدارة السياسة النقدية الإسلامية.
- تأتى أهمية ولاية الدولة على إصدار النقود وتنظيم تداولها من أهمية الدور الذى تلعبه النقود فى المجتمع ، فإلى جانب قيام النقود بدور الوساطة فى المبادلات وإستخدامها كمقياس لقيم السلع والخدمات ؛ تؤثر النقود تأثيراً مباشراً على القيم الحقيقية للأموال ، ولذا حرص فقهاء المسلمين على ضرورة إستقرار وثبات قيمة النقود بالرغم من أن العملة الرئيسة التى كانوا

---

[2] إبراهيم آدم حبيب:السياسة النقدية – دراسة مقارنة بين السياسة النقدية فى النظام المصرفى التقليدى والإسلامى بالتركيز على تجربة السودان خلال الفترة 1990– 2002م ، رسالة دكتوراة ، جامعة الخرطوم (2005م).

يتعاملون بها هى النقود المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة والتى تتسم بالثبات النسبي بطبيعتها .

- على النقيض من المذهب الرأسمالي والماركسي نجد أن الإسلام يؤمن بالوسطية فى مسألة الحرية الفردية وحرية تملك وسائل الإنتاج ، وهو ما يعرف بالملكية المزدوجة لوسائل الإنتاج والحرية الإقتصادية المنضبطة .
- إن المذهب الإقتصادي الإسلامي يمتاز على غيره من المذاهب الوضعية بإطاره الديني العام أى أن الدين يشكل الإطار الشامل لكل أنظمة الحياة ، فكل شعبة من شعب الحياة حين يعالجها الإسلام يمزج بينها وبين الدين ، ويصوغها فى إطار من الصلة الدينية للإنسان بخالقه وآخرته ، ويبدو ذلك جلياً من نظرة الإنسان للكون بإعتباره مسخراً له ولخدمته ومن قضية الحلال والحرام التى تشغل الدولة المسلمة والفرد المسلم عند إقدامهما على أى معاملة من المعاملات الإقتصادية أو رسم السياسة الإقتصادية والنقدية. ويبدو كذلك من عنصر الرقابة الذى يحسه المسلم من عالم الغيب عند إقدامه على ممارسة أى شأن من شئونه الحياتية.
- تبين أن مقدرة المصارف الإسلامية على توليد الودائع المصرفية وتقديم التمويل لعملائها أكبر من مقدرة نظيراتها فى النظام المصرفي التقليدي ؛ وذلك بسبب إستثناء ودائع الإستثمار فى المصارف الإسلامية – السودانية – من نسبة الإحتياطي النقدي القانوني.
- تبين من تحليل الإحصاءات التى يصدرها بنك السودان أن ودائع الإستثمار والإدخار بالمصارف السودانية قد نمت بنسبة مقدرة خلال الفترة 1994–2003م ؛ الأمر الذى أدى لتوجيه المصارف السودانية فى عام 2004م للدخول فى تمويل مشروعات متوسطة الأجل وعدم التركيز على تمويل المشروعات قصيرة الأجل فقط .
- أثبتت آلية سياسة السوق المفتوحة فاعلية كبيرة فى إدارة السيولة فى الإقتصاد وتمويل عجز الموازنة من موارد حقيقية وتحقيق عائد حقيقي لحامليها دون تعرضهم لمخاطر تذكر مقارنة بصيغ وأدوات التمويل الأخرى.

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات نورد أهمها فيما يلى:

1. تطبيق النظام الإقتصادي والصيرفة الإسلامية فى الدول الإسلامية كافة.
2. لتعزيز فعالية إدارة السياسة النقدية يجب التنسيق بين السلطات النقدية ببنك السودان والسلطات الإقتصادية بوزارة المالية فيما يتعلق برسم وتنفيذ السياسات الكلية الإقتصادية .
3. تطوير مفاهيم السياسة النقدية الإسلامية بإعتبارها أول تجربة لتطبيق الصيرفة الإسلامية بالسودان، وباعتبارها أداة هامة من أدوات السياسة الإقتصادية للدولة تعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادى والتوازن الداخلي والخارجي.

4. إستمرار تطبيق سياسات إعادة الهيكلة والإصلاح المالي فى القطاع المصرفي لإستكمال أهداف السياسة المصرفية الشاملة لبناء وحدات مصرفية قوية عن طريق زيادة رؤوس أموال المصارف والإندماج المصرفي وسياسات الخصخصة وتطبيق المعايير الرقابية الدولية المتعلقة بالإفصاح والشفافية وإدارة المخاطر..إلخ.
5. دعم وتعزيز دور بنك التنمية الإسلامي بجدة للقيام بدور المصرف المركزي الإسلامي للدول الإسلامية ليكون ملجأ لتمويل المصارف المركزية الإسلامية.

(2) دراسة : عودة ناجى فرهود الحمدانى [3]

هدفت الدراسة إلى :

1. تسليط الأضواء على الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمديونية الخارجية للدول النامية والأسباب الكامنة وراء تفاقم حجم الديون الخارجية وأعباؤها ، بالتركيز على السودان كحالة من حالات المديونية الخارجية فى البلدان النامية.
2. إثارة الإنتباه إلى العواقب المدمرة التى خلفتها المديونية الخارجية فى العالم الثالث، وأثرها السلبي على التنمية الإقتصادية.
3. محاولة التوصل إلى حلول ناجعة لأزمة المديونية الخارجية للسودان والخروج من هذه الأزمة باستخدام الوسائل المتاحة على الصعيدين الدولي والمحلي.

أهم نتائج الدراسة :

- أثبتت التجربة التنموية فى السودان أن الديون الخارجية أكبر معوق للتنمية، وأن الإعتماد على تمويل التنمية عن طريق الإستدانة من الخارج ليس هو الطريق الأصح للتنمية.
- إن النموذج التقليدي الذى استخدمه صندوق النقد الدولي فى صياغة سياساته المتعلقة بأسعار الصرف نموذج لا يصلح للتطبيق فى السودان.
- كشفت معطيات المديونية الخارجية أن هناك قوى دولية تتسم بالتنسيق والتنظيم هى البلدان الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية والتى تفرض شروطها على الطرف الأضعف وهو البلدان المدينة.

أهم توصيات الدراسة تمثلت فى الآتى:

1. الحد من حجم الديون ذات الشروط التجارية الصعبة.
2. تخصيص نسبة مئوية ثابتة سنوياً من قيمة الصادرات تتزايد تصاعدياً مع الزيادة التى تطرأ على قيمة الصادرات لسداد أصل القروض وفوائدها.

---

[3] عودة ناجى فرهود الحمدانى : أثر الديون الخارجية وإنعكاساتها على إقتصاديات البلدان النامية – دراسة حالة السودان، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م).

3. خلق بيئة خصبة للإستثمار بحيث يصبح السودان قادراً على المنافسة لإستقطاب رؤوس الأموال.
4. الإستفادة القصوى من المبادرات الدولية فى معالجة المديونية الخارجية والتخفيف من أعبائها.
5. أن يتم الإستقطاب والإستخدام للقروض وفق خطة مستقبلية تعمل على التخلص من الإعتماد على الديون الخارجية فى المدى الطويل.
6. أن توجه القروض الأجنبية للمشروعات الإستثمارية فقط وتجنب استخدامها للأغراض الإستهلاكية.

(3) دراسة : أحمد على أحمد محمد [4]

تتمحور هذه الدراسة حول علاقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع الدول النامية باشارة خاصة للسودان، ودراسة الأثر الإقتصادي لهذه العلاقة على هذه الدول ، مع محاولة وضع تصور لنوع علاقة بين السودان وهاتين المؤسستين لا تعيق جهود التنمية الإقتصادية فى السودان.وقد جاءت أهداف الدراسة كما يلى:

1. النظر فى التطورات الإقتصادية التى حدثت فى السودان أثناء تطبيق السودان لسياسات الصندوق والبنك الدوليين.
2. محاولة معرفة الأسباب التى أدت إلى هذه التطورات وهل للصندوق والبنك بدءاً فيها.
3. ماهى الدروس التى يمكن الخروج بها من تبنى السودان لسياسات الصندوق والبنك.
4. كيف يمكن للسودان الإستفادة من مساعدات وتسهيلات الصندوق والبنك دون بروز آثار إقتصادية سالبة.

جاءت نتائج هذه الدراسة مصنفة إلى قسمين : القسم الأول خاص بالنتائج التى تخص العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول النامية ،أما القسم الثانى فهو خاص بالنتائج التى تخص العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والسودان والأثر الذى تركته هذه العلاقة على هيكل الإقتصاد السوداني. نورد فيما يلى أهم النتائج من القسمين:

أولاً : نتائج تخص علاقة الصندوق والبنك الدوليين بالدول النامية:

---

[4] أحمد على أحمد محمد: أثر سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على التنمية الإقتصادية فى السودان فى الفترة من 1979– 2000م، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا(2002م) .

- على أى نظام نقد دولي أن يوحد نوع المعاملة بين جميع الدول الأعضاء فيه، وهذا مالم يقم به نظام صندوق النقد والبنك الدوليين إذ نجده يتشدد جداً مع الدول النامية وهى ضعيفة إقتصادياً ، ويتساهل مع الدول المتقدمة حتى وإن تبنت سياسات تضر بمصالح الدول الأعضاء الأخرى.
- على النظام النقدي المتبع أن يوفر قدراً معيناً من الإستقرار فى أسعار صرف العملات الوطنية ، وهذا ما لم يوفره هذا النظام بالنسبة للدول النامية ، الشئ الذى أربك سياستها الإقتصادية وذلك لكثرة التغيرات التى يطلبها فى سعر صرف عملات هذه الدول تصل لأكثر من مرة فى العام الواحد.
- على النظام أن يأخذ فى الإعتبار أهداف التنمية الإقتصادية التى تنشدها الدول النامية قبل فرض سياساته المالية والنقدية والإقتصادية عليها والتى غالباً ما تتعارض مع الأهداف الإقتصادية للدول النامية ، وهذا ما لم يفعله نظام الصندوق والبنك الدوليين؛ بل نجدهما فى أغلب الأحيان يعرضان على الدول النامية سياسات تضر بدلاً من أن تصلح إقتصاديات هذه الدول النامية.
- على النظام النقدي المتبع أن يغير من الطرق المتبعة فى إتخاذ القرارات؛ لأن النظم المتبعة الآن فى نظام الصندوق والبنك – كمية الأصوات فى إتخاذ القرار مرتبطة بحصة الدولة العضو– لا تمكن الدول النامية من رفض أى قرار حتى ولو كان يضر بمصالحها الإقتصادية ، وذلك لقلة كمية الأصوات الممنوحة لها حتى ولو إجتمعت كلها على قرار واحد.
- غالباً ما يوقف صندوق النقد والبنك الدوليين الصرف على التسهيلات التى أعطاها للدول النامية بحجة عدم إتباع سياساتهما . ولاشك فى أن هذا يضر جداً بهذه الدول إذ يتوجب عليها الدخول ثانية فى مفاوضات مع هاتين المؤسستين الشئ الذى يرجع هذه الدول إلى المربع الأول ، وليس هذا سوى دائرة قابضة لايمكن الفكاك منها.

ثانياً : نتائج تخص علاقة الصندوق والبنك الدوليين بالسودان:

- كل سياسات الصندوق والبنك التى إتبعها ومازال يتبعها السودان لم تؤد إلى إحداث أى تغيرات هيكلية تذكر فى القطاعات الرئيسية (الزراعة ،الصناعة ، والخدمات) التى تكون الناتج المحلى. بل أدت إلى تدنى المدخرات والإستثمارات.
- تبين من الدراسة أن العلاقة بين العجز التجاري والناتج المحلي الإجمالي علاقة سالبة (كلما زاد العجز التجارى كلما قل الناتج المحلي الإجمالي) ويوصي الصندوق الدول النامية ومنها السودان بفتح أسواقها لصادرات الدول الغنية وهذا ما يؤدى إلى زيادة العجز التجاري، وكأن هذه النصيحة من قبل الصندوق والبنك

الـدوليين يقصـد بهـا وقـوع الـدول الناميـة فـى فـخ القـروض الخارجيـة خاصـة وأن صادراتها لا تغطى وارداتها.

- تبين من الدراسة أن العلاقة بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي علاقة سالبة (كلما زادت الضرائب أدى ذلك إلى تخفيض الناتج المحلى الإجمالى) وهذا ماينادى به الصندوق والبنك الدوليين، وهكذا يتضح أن الصندوق والبنك الدوليين تعملان عن طريق هذه السياسة على منع زيادة الناتج المحلي الإجمالي وذلك بإصرارهما على زيادة الضرائب بجميع أنواعها. كما أن زيادة الضرائب أثرت سلباً على الإستثمار كما رفعت من أسعار المنتجات المحلية الشئ الذى خفض من الصادرات وزاد الواردات لقلة سعرها مقارنة بالسلع السودانية،ولم يؤد تخفيض العملة المستمر إلى زيادة الصادرات (لعدم مرونة الصادرات)، بل أدى إلى زيادة كبيرة فى الإنفاق على الواردات.
- تبين أن هناك علاقة موجبة وقوية بين الإستثمار والإدخار والإستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؛ (بمعنى أن أى زيادة فى هذه المتغيرات تؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن الصندوق والبنك الدوليين يصران دائماً فى سياستهما على خفض الإنفاق الحكومي وخفض الإستهلاك الخاص بفرض ضرائب عليه وعلى الإستثمار. وهذا عكس ما توصلت إليه الدراسة أى يجب عدم خفض الإنفاق الحكومي وعدم خفض الإستهلاك الخاص وعدم خفض الإدخار (بفرض ضرائب على الإستهلاك والإستثمار) إذا كان الهدف هو زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تبين من الدراسة أن هناك علاقة قوية وموجبة بين عرض النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي (كلما زاد عرض النقود زاد معه الناتج المحلي الإجمالي) ولكن الصندوق والبنك يناديان بتقليل عرض النقود.كما أن مناداة الصندوق بخفض عرض النقود ورفع سعر الفائدة جعل كثير من المستثمرين السودانيين يحجمون عن الإستثمار بل إتجه كثير من ذوى الموارد المالية إلى الإستثمارات السلبية(الإستثمار فى قطاعات مثل العقارات)، ولم يؤد رفع أسعار الفائدة المحلية إلى جذب الإستثمارات الخارجية .
- إتباع سياسات الصندوق والبنك الدوليين أدت إلى إعادة توزيع الثروة لصالح الفئات الغنية بدلاً عن توزيعها بصورة عادلة، كما أن سياسة الإستخصاص التى إتبعتها الدولة بناء على توصية الصندوق والبنك لم تؤد إلى إصلاح إقتصادي يذكر بل خلقت أوضاعاً إجتماعية سلبية مقابل وضعاً إحتكارياً يتمتع به من إشترى مؤسسات الدولة، ولم يتم الإستفادة من حصيلة بيع المؤسسات الحكومية فى تخفيض الديون الخارجية التى مازالت الفوائد عليها وعلى متأخرات أقساطها تتفاقم.

أهم التوصيات:

1. مد الدول النامية بالموارد المالية من الدول المتقدمة ومن موارد الصندوق والبنك بشروط ميسرة وبفترات سماح أطول.
2. تغيير الصندوق لسياساته وشروطه وفقاً لظروف كل دولة على حده.
3. تغيير نظام التصويت على القرارات داخل الصندوق والبنك حتى يكون للدول النامية دور فى رسم السياسات الإقتصادية.
4. عدم إتباع سياسات الصندوق والبنك الدوليين ، على أن يتبنى السودان سياسات تقوم على تشجيع الإستثمار والإستهلاك من خلال خفض الضرائب وخفض هوامش الأرباح على القروض لزيادة الإدخار من خلال تشجيع الإستثمار.
5. زيادة الدولة للتمويل بالعجز للمشاريع الهامة لعملية التنمية الإقتصادية ، وزيادة عرض النقود لأن لكل هذه المتغيرات علاقة موجبة وقوية بالناتج المحلي الإجمالي ، وبالطبع كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي كلما تمكنت الدولة من تغطية العجز فى الموازنة العامة وتمكنت من دفع إستدانتها، كما يمكن للدولة التحكم فى التضخم خاصة وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدى إلى زيادة العرض والذى يقابل فائض الطلب، وهذا ما يمكن أن يؤدى إلى توازن بين العرض والطلب دون حدوث تضخم أو إنكماش.
6. إستخدام حصيلة بيع المؤسسات الحكومية فى دفع بعض الديون الخارجية لتقليل أعبائها، وإتباع الشفافية الكاملة عند بيع هذه المؤسسات، مع مراعاة بيع المؤسسات الخاسرة والإحتفاظ بالمؤسسات الرابحة ومؤسسات الدولة الخدمية (كالسكة حديد والخطوط البحرية...إلخ) حتى تساعد على نقل الإنتاج والمواد الخام بأقل التكاليف وحتى لا تتحكم مجموعة من المستثمرين فيها بما يضر التوجهات التنموية.

(4) دراسة : الشاذلى عيسى حمد [5]

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أدبيات تقويم آثار السياسات النقدية والمالية بصورة عامة، وعلى ميزان المدفوعات بصورة خاصة.
2. دراسة أثر السياسات النقدية والمالية على مكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري ورؤوس الأموال والإحتياطيات)

[5] الشاذلى عيسى حمد: أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السودانى للفترة 1989–2000م، رسالة دكتوراة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م) .

3. معرفة أثر السياسات النقدية والمالية فى التأثير على هروب رأس المال.
4. التعرض لدور السياسات النقدية والمالية فى تصحيح مناخ الإستثمار فى السودان وبالتالى التأثير على ميزان المدفوعات.
5. تقييم برنامج التحرير الإقتصادى ومدى إنعكاسه على الإستقرار الإقتصادي ومناخ الإستثمار.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نورد أهمها فيما يلى:

- زيادة عرض النقود فى السودان أدت إلى تدهور ميزان المدفوعات.
- السياسات النقدية والمالية التى طبقت خلال فترة الدراسة لم تؤد إلى فائض فى ميزان المدفوعات السودانى عدا الأعوام من 1998–2000م، والتى شهدت دخول صادرات البترول السوداني ضمن الصادرات السودانية.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي لم تؤد إلى تحسن ميزان المدفوعات بالدرجة المطلوبة.
- عجز الموازنة كان ذا أثر سلبي على ميزان المدفوعات، لأن هذا العجز كانت تعالجه الحكومة من خلال الإستدانة من الجهاز المصرفى، الأمر الذى أدى إلى زيادة عرض النقود، وبالتالى زيادة التضخم ،مما إنعكس سلباً على قدرة الصادرات على المنافسة الخارجية.
- حققت شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) بعض النجاحات المتمثلة فى توفير موارد مالية متعددة حقيقية للمساعدة فى تمويل وعجز الموازنة ، ومساعدة عدد من المؤسسات والمصارف والأفراد من إستثمار فوائضهم المالية ومدخراتهم فى مجال مجز.

أهم توصيات الدراسة:

1. التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
2. العمل على إستقرار سعر الصرف.
3. علاج مشكلة الديون الخارجية.
4. تقليل الإستدانة من الجهاز المصرفى.
5. تخفيض تكلفة الإنتاج المحلى سواء لسلع الإستهلاك أو الصادرات وذلك عن طريق وضع سعر صرف مميز للواردات من مدخلات الإنتاج.
6. إتباع سياسة تشجيع الصادرات ، وإحلال الواردات لتخفيض الطلب على العملات الإجنبية .

(5) سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز [6]

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تقييم وقياس كفاءة المصارف التجارية العاملة فى السودان فى إدارة السيولة النقدية من خلال الواقع العملى الممارس وعن طريق التحليل المالى للقوائم المالية من خلال :

1. تقييم مدى قدرة المصارف التجارية فى التنبؤ بحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
2. التعرف على مدى كفاءة المصارف التجارية فى الوفاء بالإلتزامات التى عليها من خلال الإستجابة الفورية لطلبات السحب المقدمة من المودعين بكل يسر وسهولة.
3. تقييم مدى قدرة المصارف التجارية على الإستفادة من الأموال النقدية الفائضة عن طريق إستغلالها بالطريقة المثلى والصحيحة.
4. رصد حجم وتطور التدفقات النقدية الداخلة والتى مصدرها الموارد الخارجية والمتمثلة فى الودائع بأنواعها.
5. قياس دور الموارد الخارجية وخاصة الودائع بأنواعها فى إستقرار السيولة النقدية ومدى إعتماد المصارف التجارية عليها.
6. وضع إطار علمى وعملى لمفهوم وطبيعة السيولة النقدية إستناداً على المستويات القياسية لمساعدة المصارف التجارية فى إدارة السيولة النقدية.

أهم نتائج الدراسة:

- إن المصارف التجارية تعتمد إعتماداً أساسياً فى تنمية مواردها على الموارد الخارجية وخاصة الودائع بأنواعها ، كما أن حجم السيولة النقدية فى تزايد مستمر.
- هناك سيولة نقدية فائضة فى المصارف التجارية بالسودان مصدرها الأساسى الموارد الخارجية المتمثلة فى الودائع وأنها غير مستغلة، وهى موارد مالية فائضة وأنها لم تستثمر بالصورة المثلى وبالتخطيط السليم ، وبالتالى ضاعت على المصارف التجارية بالسودان فرص مكاسب عديدة وهامة.

---

[6] سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز: تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان فى إدارة السيولة النقدية– دراسة ميدانية تحليلية للفترة 1992– 2002م، رسالة دكتوراة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا(2006م) .

- إن ضعف الكوادر الإدارية العاملة بإدارات الإستثمار خاصة فى أقسام التخطيط والدراسات والتنفيذ أدى إلى تعثر التمويل وإعاقة التدفقات الإيرادية إضافة إلى إفتقارهم إلى الحس الإستثمارى.
- إتضح من خلال المسح أن بعض المصارف تقوم ببيع أصولها الثابتة لزيادة إيراداتها على الرغم من أنها أرباح غير عادية ولا تتماشى مع الأنشطة الأساسية للبنوك، والبعض الآخر هدف إلى توفير السيولة النقدية لتكييف أوضاعه المالية تماشياً مع سياسات البنك المركزى.
- إن الأدوات المالية المستخدمة بواسطة الدولة المتمثلة فى شهادات شهامة لم تؤثر على حجم السيولة النقدية داخل المصارف بل أثرت على حجم السيولة خارج المصارف تأثيراً إيجابياً عن طريق تحويلها إلى تمويل الإنشطة الإقتصادية المختلفة للدولة .
- غياب الآلية الدائمة بالمصارف التجارية بالسودان لقياس وتقييم السيولة النقدية وبالتالى عجزت عن إدارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة، وذلك عن طريق التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكراً عن إحتمال حدوث عجز مالى لسداده أو حدوث فائض نقدى لإستثماره لتحقيق أقصى درجة من الربحية المخططة.

أهم توصيات الدراسة :

1. ضرورة إيجاد آلية دائمة بالمصارف التجارية تعنى بتقييم وقياس السيولة النقدية ويمكن أن يتم ذلك باستحداث إدارة متخصصة فى هذا المجال تهدف للكشف المبكر عن إحتمال حدوث عجز أو فائض نقدى ومعالجته بالصورة المثلى.
2. العمل على إستغلال السيولة النقدية الفائضة – خاصة تلك التى مصدرها الموارد الخارجية والمتمثلة فى الودائع– بالصورة المثلى وبالتخطيط السليم وأن ذلك يعود على البنوك التجارية بالمزيد من المكتسبات الهامة.
3. لتلافى ظاهرة شح السيولة النقدية يجب إدارة السيولة النقدية بالصورة السليمة بوضع الخطط الإدارية التى تمكن من الوفاء بجميع الإلتزامات وخاصة القصيرة منها (والمتمثلة فى سحوبات المودعين سواء كانت سحوبات نقدية أو عبر غرفة المقاصة بالبنك المركزي).

4. للمساهمة فى استقرار السيولة النقدية والحفاظ على حقوق المودعين يجب الإقلال من التوسع فى شراء الأصول الثابتة إلاّ بالقدر الضرورى.
5. حتى يتم تفعيل دور الموارد الداخلية بالمصارف وخاصة رأس المال العامل لإستقرار السيولة النقدية وحماية حقوق المودعين يجب رفع رؤوس الأموال العاملة وإحتجاز المزيد من الأرباح.

(6) دراسة: الدرديرى إسماعيل بلال إبراهيم[7]

ترى هذه الدراسة أن من الأسباب التى تؤثر على زيادة التضخم فى السودان : سياسة سعر الصرف، العوامل الهيكلية، إتباع سياسة مالية توسعية (أى زيادة الإنفاق الحكومى)، وزيادة عجز الموازنة.

هدفت الدراسة إلى:

1. معرفة العوامل المؤثرة على التضخم فى السودان.
2. معرفة أدوات السياسة المالية المستخدمة فى السودان ومدى فاعليتها فى ضبط التضخم.
3. معرفة أدوات السياسة النقدية المستخدمة فى السودان ومدى فاعليتها فى ضبط التضخم.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نورد أهمها فيما يلى:

- وجود عوامل متداخلة لها تأثير على التضخم وهى:عوامل نقدية (تمثلت فى عرض النقود)، عوامل مالية (تمثلت فى عجز الموازنة)، وعوامل هيكلية (تمثلت فى إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي).
- ظل معدل التضخم مرتفعاً فى السنين الأولى للدراسة بسبب الإعتماد الكبير على تمويل العجز بالإستدانة من الجهاز المصرفي.
- ثبت أن تمويل العجز الكلى للقطاع العام فى السودان يعتمد على المصادر الداخلية (الإستدانة من الجهاز المصرفي) أكثر من المصادر الخارجية. والإعتماد على المصادر الداخلية أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم.

تمثلت أهم توصيات الدراسة فى الآتى:

---

[7] الدرديرى إسماعيل بلال إبراهيم : دور السياسات المالية والنقدية فى ضبط التضخم فى السودان – دراسة تحليلية للفترة من 1970–2006م ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م).

1. تفعيل دور شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات مشاركة البنك المركزى (شمم) والتى تلعب دور أساسي فى عملية تمويل عجز الموازنة وضبط التضخم.
2. يجب أن تعتمد الدولة على مصادر حقيقية فى تمويل عجز الموازنة؛ حتى تقلل من الإعتماد على الإصدار النقدى والإستدانة من الجهاز المصرفي والتى لها دور كبير فى زيادة عرض النقود وبالتالى إرتفاع معدلات التضخم.
3. تشجيع الإستثمار ومنحه التسهيلات اللازمة، والعمل على إستغلال الموارد الطبيعية التى يذخر بها السودان والتى تؤدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن خلاله تنخفض معدلات التضخم.

(7) دراسة: حسام الدين آدم أحمد [8]

أهداف الدراسة :

1. تقييم أدوات السياسة النقدية خلال الأعوام 1999–2003م وقياس أثرها على أداء الإقتصاد السودانى.
2. التحقق من آليات السياسة النقدية المطبقة ، ودراسة الأدوات النقدية الإسلامية المستخدمة بواسطة شركة السودان للخدمات المالية ومعرفة كفاءتها مستقبلاً.
3. دراسة آثار شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) على معدلات التضخم وعرض النقود وعجز الموازنة الحكومية وحجم الودائع الإستثمارية للبنوك التجارية خلال الفترة 1999–2004م، وإلى أى مدى ساهمت شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) فى حركة هذه المؤشرات الإقتصادية الكلية، وإثراء المكتبة السودانية بدراسات واقعية عن إستخدام طرق أسلمة الإقتصاد السوداني.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نورد أهمها فيما يلى:

- شهادتى شهامة وشمم حافظتا وأحدثتا إستقراراً على مستوى الإقتصاد الكلى مثل التضخم ، نمو وعرض النقود، الإستدانة من النظام المصرفى ، بجانب تحريك الإستثمارات الخاصة.

---

[8] حسام الدين آدم أحمد : إدارة السيولة فى الإقتصاد السودانى– دراسة تجربة شهادات مشاركة البنك المركزى(شمم) وشهادات المشاركة الحكومية(شهامة) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م).

- ساهمت شهادة شهامة مع الآليات الأخرى وحافظت على مستوى التضخم الأدنى من خلال تنظيم الأموال فى القنوات المطلوبة ، وكذلك جذب الأموال الفائضة من السوق ، وأيضاً رفع الحس الإدخارى وسط الجمهور.
- ساهمت فى تمويل عجز الموازنة وذلك بتقليل الإستدانة من النظام المصرفى مع عائدات أخرى مثل عائدات البترول.
- إن شهادة شهامة لم تؤثر على الودائع الإستثمارية داخل المصارف ؛ والدليل على ذلك أن حجم الودائع فى نمو متزايد بالمصارف.
- إن شراء المصارف التجارية لشهادات شهامة يعتبر تقليص لدور القطاع الخاص وتمويله.
- هناك بعض السياسات الحكومية أثرت على شهادة شهامة مثل سياسة الخصخصة حيث تمت خصخصة شركات كانت مكونة لصندوق ملكية هذه الشهادات.
- المستويات الدنيا للتضخم تمت على حساب معدلات عالية للبطالة حيث أصبح التضخم فى الفترة الأخيرة لا يتأثر بالزيادة فى عرض النقود بشكل مباشر ، وبالتالى إرتفعت الثقة لدى الجمهور فى التعامل المالى مع الجهاز الحكومى ، فخلال الأعوام 2000-2003م أتاحت شهادات شهامة للحكومة فرصة التحكم فى عرض النقود بصورة كبيرة مكنتها من خدمة تنفيذ السياسات النقدية.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة الإستمرار فى التجربة ومعالجة الأفرازات التى حدثت خاصة فى ظل سياسات الخصخصة والتحرير الإقتصادى ، كما يجب عدم إستخدامها فى مجال سداد الديون.
2. ضرورة تعاون المصارف مع سياسات البنك المركزى فيما يتعلق بضبط السيولة خاصة عند شراء شهادتى شهامة وشمم.
3. يجب الإستمرار فى إستحداث الأدوات النقدية وخاصة أدوات السوق المفتوحة .

4. ضرورة قيام سوق إسلامى عربى يمول المؤسسات المختلفة بدلاً من اللجوء إلى الإستلاف من الجهات التى تتعامل بنظام الفائدة.

(8) دراسة : إبراهيم محمود يس [9]

أهداف الدراسة:

1. دراسة معدلات التضخم السائدة فى السودان خلال االفترة 1990-2005م.
2. دراسة التطور التاريخى لسعر الصرف فى السودان ، والسياسات التى تم تطبيقها للمحافظة على إستقرار سعر الصرف فى الفترة المذكورة.
3. وضع الميزان التجارى السودانى قبل وبعد فترة الدراسة (1990-2005م).
4. دراسة العلاقة بين معدل التضخم وأوضاع الميزان التجارى وسعر الصرف للعملة السودانية(الدينار) للفترة 1990-2005م.

أهم نتائج هذه الدراسة تمثلت فيما يلى:

- إرتفاع معدلات التضخم تؤدى لزيادة العجز فى الميزان التجارى بصورة واضحة كما إتضح خلال الفترة 1990-1996م. كما أن إستقرار وانخفاض معدلات التضخم تؤدى إلى الإستقرار فى عجز الميزان التجارى وربما يحدث فائض فى بعض الأحيان .
- هناك علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف إذ أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية-الدينار السودانى- مقابل العملات الأجنبية، وانخفاض معدلات التضخم تؤدى لإرتفاع سعر صرف العملة المحلية.
- هناك ظروف خاصة بالسودان بالنسبة للصادرات مثل المقاطعة الإقتصادية المفروضة على السودان منذ العام 1990م والتى أدت لخفض صادراته بصورة واضحة.

أهم توصيات الدراسة:

1. التعامل بسعر الصرف الثابت أسوة بالدول المشابهة (البترولية) ، وذلك على اثر إحتفاظ بنك السودان بإحتياطى كبير بالنقد الأجنبى.
2. تقليل وإعفاء الصادرات السودانية من الرسوم والجبايات حتى تستطيع المنافسة خارجياً .

---

[9] إبراهيم محمود يس : أثر التضخم على الميزان التجارى وسعر الصرف فى السودان فى الفترة 1990- 2005م ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2007م).

3. إعفاء الصناعات المحلية (السلع الإستهلاكية) من كافة أنواع الرسوم وتخفيض قيمة الكهرباء والوقود ، وذلك لمنافسة السلع الإستهلاكية المستوردة وبذلك يقل إستيرادها مما يؤدى لتوفير النقد الأجنبى وتحسين موقف الميزان التجارى.

هيكل البحث :

تجئ هذه الدراسة في خمسة أبواب شاملةً المباحث، وهي :

الباب الأول : أدبيات الدراسة.

: مقومات السياسة النقدية :

- أهداف السياسة النقدية في النظام الإسلامي.
- أجهزة السياسة النقدية في النظام الإسلامي.
- أدوات السياسة النقدية في النظام الإسلامي.
- أهداف السياسة النقدية في النظام الوضعي.
- أجهزة السياسة النقدية في النظام الوضعي.
- أدوات السياسة النقدية في النظام الوضعي.
- أوجه الشبه والاختلاف.

الباب الثاني : تجارب ونماذج النظام المصرفي المزدوج في بعض الدول.

- تجارب الدول الإسلامية العربية: التجربة المصرية.
- تجارب الدول الإسلامية غير العربية: التجربة الماليزية.
- تجارب الدول الغربية: تجربة إنجلترا.

الباب الثالث: دراسة الحالة.

:السياسة النقدية فى السودان:

- هيكل الجهاز المصرفى فى السودان.
- أثر السياسة النقدية على البنوك السودانية خلال الفترات 1970–2008م.
- السياسة النقدية فى ظل إتفاقية السلام الشامل.
- أداء بنك الخرطوم وبنك آيفورى خلال الفترة 2005–2008م.
- أثر السياسة النقدية على العمليات المصرفية ببنك الخرطوم وبنك آيفورى خلال الفترة 2005–2008م.

الباب الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

الباب الخامس : الخاتمة:

- النتائج
- التوصيات